

"العبارات المجملة بباب القدر في العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين"

إعداد الباحث:

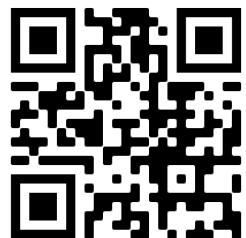
محمد سعود المرواني

درجة الماجستير / في تخصص العقيدة من قسم الشريعة الدراسات الإسلامية

المرشد الأكاديمي:

الدكتور / كمال الصريصري

المملكة العربية السعودية / وزارة التعليم / جامعة الملك عبدالعزيز / كلية الآداب والعلوم الإنسانية / قسم الشريعة والدراسات الإسلامية



ملخص الدراسة:

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، لا تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فهذا ملخص لدراسة (العبارات المجملة باب القدر من العقيدة الطحاوية بين أهل السنو والمتكلمين ، تحليل ونقد). ويهدف البحث إلى بيان العبارات المجملة باب القدر من العقيدة الطحاوية ومدى موافقتها لمذهب السلف وطريقة توجيههم لها ، وكيف استغل اجمالها شراح المتكلمين بما يوافق مذهبهم . واستخدمت في هذا البحث المنهج التحليلي، والمنهج النقدي، أما المنهج التحليلي: وذلك بعرض هذه العبارات المجملة وتحليلها وبيان مدى موافقتها لمذهب السلف ، وأما المنهج النقدي: وذلك من خلال بيان مخالفة المتكلمين في توجيه هذه العبارات والرد عليهم . ويتكوّن البحث من: تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة. التمهيد: وفيه التعريف بالإمام الطحاوي والتعريف بالعقيدة الطحاوية وأهم شراحها . الفصل الأول: تناول الاستطاعة و أقسامها وهل هي قبل الفعل أو مع الفعل أو تكون قبل الفعل ومعه . وتتوال الفصل الثاني: أفعال العباد وأنها مخلوقة لله سبحانه ومدى تعلقها بالعبد وكيف وجه أرباب المذاهب عبارة الطحاوي لما يوافق مذهبهم . الفصل الثالث: عرض مسألة التكليف بما لا يطاق وبيان المذاهب بها وتعلقها بموضوع الاستطاعة . وفي النهاية أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يمنّ عليّ بالسداد والتوفيق، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. الكلمات المفتاحية: العبارات المجملية، باب القدر، العقيدة الطحاوية.

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وبعد. إن من أشرف العلوم التي يشتغل بها الإنسان هي علم العقيدة ؛ لأنه يدرس ما يجب اعتقاده في الله وملائكته وكتبه ورسوله و اليوم الآخر والقدر خيره وشره، وكما قيل فإن شرف العلم من شرف المعلوم، وإن الاشتغال بعقيدة الإسلام من أهم الأمور التي اعتني بها الرسول الله صلى الله عليه وسلم وبينها لأمته. ثم تولى هذا الأمر أصحابه من بعده ، وحمل الراية من بعدهم علماء المسلمين، فأولوا ذلك العناية والاهتمام، خصوصاً مع اختلاط المسلمين بغيرهم من أصحاب العقائد الفاسدة والأفكار التي يريدون بها هدم المعتقد، فألفوا الكتب، و أرسلوا الرسائل و أفتوا الناس،

وناضروا المنحرفين ، وجاهدوا في الله حق جهاده، ومع هذا فقد دخل على بعض المسلمين هذه العقائد وزاغوا عن سبيل الله الحق و البيان، وحاولوا أن يوفقوا و يجمعوا بين هذه العقائد الفاسدة والأفكار الهدامة مع القرآن والسنة فأولوا وفوضوا وعطلوا وضلوا وأضلوا . حمل ذلك على حمال الرسالة وعلماء المسلمين أن يوضحوا الدين ويتميزوا عن هؤلاء المبتدعين، فكان لهم مؤلفات كثيرة متقدمة ومتأخرة في هذا الباب.

من أبرز المؤلفات في هذا الباب للإمام المحدث أبي جعفر الطحاوي ت (321 هـ) في العقيدة التي عرفت (بالعقيدة الطحاوية) وقد حظي هذا المتن بعناية كبيرة بين علماء المسلمين قديماً وحديثاً، لكن كان في هذا المتن بعض العبارة الموهمة والجمل المجمل التي تشكل على قارئها، مما جعل كلا يشرحها على ما يناسبه ويوجها على ما يريده ، فأصبح هذا المتن محل نزاع بين أهل السنة والجماعة وبعض المتكلمين، فكثرت الشروح على هذا المتن، من كل الفريقين كلاً على منهجه خصوصاً في باب القدر ، وبسبب انتشار هذه الشروح عند الجميع مما كان على المنهج الصحيح أو منهج المبتدعين، جعلني اختار هذا المتن لأحرر عبارته على ميزان السلف، فأند ما خطائه العلماء وردوه، وأوجه ما شكوا فيه وجهوده، فكان مناسب

ان أسمى هذا البحث (العبارات المجملية باب القدر في العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين)

ولما كان لباب القدر أهمية عظيمة شأنه شأن غيره من أبواب العقيدة ، فإن الإيمان بالقدر أمر فطر الله الناس عليه، ولم يكن العرب تنكر القدر لا في جاهلية ولا إسلام ، ثم لما جاء الإسلام وبعث سيد الأنام بين هذا الأمر غاية البيان وتابعه صحبه الكرام ومن ومن تبعهم بإحسان من سلف هذه الأمة ، حتى دخل على الأمة داء عضال ومرض شديد وهو دخول الفلاس اليونانية والشرقية ومعها ظهرت البدع وتتوعد فمنها بدعة القدرية في البصرة ودمشق، وبدعة نفي القدر وهو أول شرك هذه الأمة ، ومع كثر الشروح المخالفة للكتاب والسنة على متن العقيدة الطحاوية كان سبب اختياري هذا الموضوع .

مشكلة البحث :

إن هذا البحث مما دار فيه خلاف كبير بين أهل السنة والجماعة وبين الأشاعرة و الماتريدية في نسبة هذا المتن، فكلا يوجه العبارة على مذهبه ويرى أن هذا ما قصده المؤلف .

لكن يمكنك بعد نهاية هذا البحث أن تجد الجواب على الأسئلة التالية :-

- ما أهم شروح أهل السنة والجماعة للعقيدة الطحاوية؟
- ما أهم شروح المتكلمين من أشاعرة وماتريدية للعقيدة الطحاوية؟
- ما هي العبارات التي انتقدها أهل السنة والجماعة باب القدر من العقيدة الطحاوية وردوها؟
- ما هي العبارات الموهمة والجمل المجملية باب القدر التي وجهها أهل السنة لمذهبهم؟
- ما هي العبارات الموهمة والجمل المجملية باب القدر التي وجهها المتكلمين لمذهبهم؟
- ما هي العبارات التي لم توافق مذهب المتكلمين في باب القدر وردوها؟

(أهداف البحث:

أهداف البحث هي:

- 1- بيان منهج أهل السنة والجماعة و أقوالهم في باب القدر .
- 2- كشف الإجمال عن عبارات القدر من العقيدة الطحاوية.
- 3- رد المشكل من العبارات وذكر أقوال أهل السنة والجماعة فيها.

4- بيان ما خالف وما وافق الطحاوي فيه المتكلمين.

أهمية البحث:

تكمُن أهمية الإيمان بالقدر في عدة أمور منها:

- (1) أنها ترتبط بالإيمان بالله .
- (2) تكرر ورودها في أدلة الشرع .
- (3) ارتباط القدر في حياة الناس.
- (4) أنه أشكل أبواب العقيدة.

لذلك اختار باب القدر، و سبب اختياره على متن العقيدة الطحاوية : لأنه من أهم المتون العقدية وأكثرها انتشاراً قديماً و حديثاً، لكن مع هذا الانتشار وقع خلاف كبير في شرحه، وفي توجيه عباراته بين أهل السنة والجماعة والمتكلمين من الأشاعرة و الماتريدية، فكلما يشرحها على قواعده وينسب المتن لمذهبه ، و في العصر الحاضر قد سهلت المعلومة على المتلقي وكثرت وتنوع مصادرها مما جعل شروح المتكلمين المتن في المتناول، فأصبح لزاماً توضيح العبارات الموهمة والألفاظ المشككة، ليكون الناس على المنهج القويم والصراط المستقيم الذي تركنا عليه نبينا عليه الصلاة والسلام.

الدراسات السابقة:

-كان العلماء يجعلون باب القدر من ضمن أبواب العقيدة، وقل منهم أن يفرد بحث مستقل في القدر، ومع الوقت الحاضر فكثرت الشروح والكتب عن القدر سواء ما تناول القدر كاملاً أو جزء منه، فهذا عن القدر بشكل عام لكن إذا جاءنا للقدر في الطحاوية فإنه اهتم به العلماء وشرحوه سواء على مذهب السلف أو المتكلمين و وجه كل شارح على مذهبه ،و كان شرح الشيخ حماد الحماد ، المسمى (شروح العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين) أحد أهم هذه الشروح وقد استندت منه كثيراً فكان مقسمه إلى أبواب ويعرض بها قول أهل السنة والجماعة وقول المخلفين ثم يضمن عبارات الطحاوية تحت كل ما يناسبها من الأبواب، فأردنا ببحثنا هذا أن يكون منطلقنا عبارة الطحاوي نفسه وليس أبواب العقيدة بطريقة مبسطة وسهلة يمكن الاستفادة منها ، بشرح العبارة وتوجيهها والرد على المخالفين فيها.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة عبارات القدر من العقيدة الطحاوية وتتبع أقوال العلماء من أهل السنة و المتكلمين ثم نقد العبارات والحكم عليها.

حدود البحث:

سوف يكون البحث محدداً في الدراسة التحليلية النقدية لأهم وأبرز شروح العقيدة الطحاوية عند أهل السنة والمتكلمين من الأشاعرة والماتريدية.

وهي كالتالي:

أولاً - أهم شروح أهل السنة:

- 1- شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي.
- 2- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ محمد بن مانع.
- 3- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبدالعزيز بن باز.
- 4- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ ناصر الدين الألباني.

- 5- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الرحمن البراك.
 - 6- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الله الغنيمان.
 - 7- التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية للشيخ صالح الفوزان.
 - 8- الهدية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد العزيز الراجحي .
 - 9- شرح العقيدة الطحاوية للشيخ صالح آل الشيخ.
 - 10- التعليقات الجلية على العقيدة الطحاوية للدكتور أحمد الغامدي .
 - 11- الشرح الميسر على العقيدة الطحاوية للدكتور محمد الخميس.
- ثانياً أهم شروح المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية:**
- 1- النور اللامع و البرهان الساطع شرح عقائد أهل السنة لنجم الدين الناصري.
 - 2- شرح العقيدة الطحاوية للقاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني.
 - 3- شرح عقيدة الطحاوية للمقبل الصرغتمشي.
 - 4- القلائد في شرح العقائد في محمود القونوي .
 - 5- شرح العقيدة الطحاوية لعمر بن إسحاق الغزنوي.
 - 6- شرح العقيدة الطحاوية لمحمود القسطنطيني .
 - 7- شرح العقيدة الطحاوية لهبة الدين التركستاني.
 - 8- نور اليقين في أصول الدين في شرح عقائد الطحاوي لحسن كافي الاقحصاري.
 - 9- شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني الغنيمي الميداني.
 - 10 -إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبد الله الهرري الحبشي .
 - 11- الدرة البهية في حل ألفاظ العقيدة الطحاوية الشيخ عبد الله الهرري الحبشي.
 - 12- التعليقات السنية على العقيدة الطحاوية لأحمد جابر جبران .
 - 13- صحيح شرح العقيدة الطحاوية حسن السقاف.
 - 14- الشرح الكبير على العقيدة الطحاوية للدكتور سعيد فوده.
- هيكل البحث :**
- يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة وفهارس عامة
- المقدمة وفيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث.
- التمهيد: وفيه التعريف بالإمام الطحاوي وبالعقيدة الطحاوية وشروحها.
- باب: العبارات التي حصل فيها خلاف في كتاب القدر بين أهل السنة والمتكلمين:
- تمهيد.
- الفصل الأول: قول الطحاوي: (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون ، ولا يطيقون إلا ما كلفهم) .

الفصل الثاني: قول الطحاوي: (وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكّن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلّق الخطاب، وهي كما قال تعالى: ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾).

الفصل الثالث: قول الطحاوي: (وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد).

الفصل الرابع: قول الطحاوي: (يفعل ما يشاء وهو غير ظالم أبداً).

الخاتمة.

إهداء وشكر:

أشكر الله وأحمده على ما من به علينا من النعم الكثيرة ومن أعظمها نعمة الإسلام وسلامة العقيدة .

ثم أشكره جل وعلى أن وفقني تمام رسالتي وسهل لي دراستي ونسأله العون المزيد .

ثم أشكر من قرن ربي حقه بحقهم علي ما بذلوا لي ووجهوا وريبو من حادثة عمري إلى اليوم هذا ، فجزاهم الله خير الجزاء .

التمهيد

وفيه:

أولاً: التعريف بالإمام الطحاوي.

ثانياً: التعريف بالعقيدة الطحاوية.

ثالثاً: أهم شروح العقيدة الطحاوية

أولاً: التعريف بالإمام الطحاوي: (ابن أبي العز، 1433)

1- اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد المال الأزدي الحجري المصري الطحاوي ، نسبة إلى طحا ، قرية من قرى الصعيد بمصر

.والأزد : من أعظم قبائل العرب وأشهرها بطونة ، وأمدها فروعا ، وهي من القبائل القحطانية ،

والحجري : فخذ من أفخاذ الأزد ، وهو حجر بن جزيمة بن الخم ، ويقال لها : حجر الأزد تمييزاً لها عن حجر رعين .

2- ولادته ونشأه:

ولد سنة (٢٣٩) وقد نشأ الإمام الطحاوي في بيت علم وفضل ، فأبوه كان من أهل العلم والبصر بالشعر وروايته ، وأمه معدودة في

أصحاب الشافعي الذين كانوا يخفون مجله ، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي ، وناشر عليه . وقد عاصر الأئمة

الحفاظ من أصحاب الكتب الستة ، ومن كان في طبقتهم وشارك بعضهم في مروياتهم .

وقد استمد ثقافته الأولى من أسرته العلمية ، ثم صار يختلف إلى حلقات العلم التي كانت تقام في مسجد عمرو بن العاص .

3- رحلته:

ولم تكن للإمام الطحاوي كبير رحلة ، فهو لم يفارق مصر إلا عندما أرسله والي مصر أحمد بن طولون إلى الشام بشأن وثيقة الأحباس

التي اعترض عليها أبو جعفر ، وقال : فيها غلط ، وكان قد توى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز

الكوني البصري . وقد انتهز فرصة وجوده في الشام ، وهي بين سنة ٢٩٨ - ٢٩٩ هـ فتنقل خلالها بين غزة ، وعسقلان ، وطبرية ،

وبيت المقدس ، ودمشق ، فروى عن شيوخها وأفاد منهم .

4- شيوخه:

ولقد روى الطحاوي عن كثير من جلة العلماء:

منهم : الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي
والفقيه العلامة القاضي أبو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز البغدادي
والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي
والإمام الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي
والشيخ الإمام أبو زقة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي.
الحافظ شيخ الحرم علي بن عبد العزيز البغوي.
والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني.

5- طلابه:

الإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني
والإمام الناقد أبو أحمد عبد الله بن عدي
والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المصري.
والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن بر الدمشقي.
والمحدث مسلمة بن القاسم القرطبي.

6- أقوال أهل العلم في الإمام الطحاوي:

قال الإمام الذهبي: الإمام العلامة ، الحافظ الكبير ، محدث الديار المصرية وفتيها .. ثم قال : ومن نظر في تاليف هذا الإمام ، علم
محله من العلم ، وسعة معارفه . (الذهبي، 1417)

وقال في تاريخه الكبير في الطبقة (٣٣) : الفقيه ، المحدث ، الحافظ ، أحد الأعلام ، وكان ثقة بنا ، فقيها ، عاقلا .
وقال ابن كثير : الفقيه الحنفي صاحب التصانيف المفيدة ، والفوائد الغزيرة ، وهو أحد الثقات الأثبات ، والحفاظ الجهابذة . (ابن كثير،
1418)

7- مصنفاته:

منها:

- 1- شرح معاني الآثار .
- 2 - شرخ مشكل .
- 3- مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي .
- 4 - سنن الشافعي
- 5- العقيدة الطحاوية ، وهي أصل هذا .

6- الشروط الصغير .

7- الشروط.

8- وفاته : توفي الإمام الطحاوي - يرحمه الله سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر ، ودفن بالقرافة في تربة بني الأشعث.

ثانيا: التعريف بالعقيدة الطحاوية.

لقد أراد الإمام الطحاوي بيان عقيدة أهل السنة والجماعة على مذهب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه (الطحاوي، 1416)-، ولا شك أن هذا يعطيها أهمية كبرى ، وكان هذا البيان لأغلب أبواب العقيدة مؤصلاً من غير استشهاد بالأدلة وعرض للخلاف . ومن المعروف أن لكل مذهب كتبه ومتونه الخاصة به لكن كان متن الطحاوية خلاف ذلك فقد وقع به التنازع بين أهل السنة و الأشاعرة و الماتريدية فكل يشرح هذا المتن ويراه أنه موافق لمذهبه ويوجه العبارات التي تخاف مذهبه، و كل هذه المذاهب ترى أن الطحاوي موافق لمذهبهم وأنه منهم.

وكان سبب هذا الإختلاف هو مكانة هذا العالم الجليل وما في المتن من توافق في العبارات لجميع هذا المذاهب مع ميل في بعض هذه المسائل لمذهب دون آخر سواء ميل كلي أو جزئي ، لكنه يذكر ما يخص أحد هذه المذاهب من المسائل دون غيرهم لذلك وقع الإختلاف بينهم. (ابن أبي العز ، 1433)

ثالثا: أهم شروح العقيدة الطحاوية : (ابن أبي العز ، 1433) (الحمد ، 1436)

نريد عرض مختصر لأهم الشروح ويمكن تقسيم هذه الشروح إلى شروح أهل السنة وشروح المتكلمين .

أولاً : شروح أهل السنة :

1- شرح ابن أبي العز الحنفي .¹

2- تعليقات سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز .²

3- تعليقات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني³

¹ الحنفي هو : علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي الدمشقي ، من فقهاء الحنفية ، ولد سنة ٥٧٣١ هـ ، ولي القضاء بدمشق ثم بالديار المصرية ، من مؤلفاته : شرح العقيدة الطحاوية ، والاتباع ، توفي سنة ٧٩٢ هـ . انظر : إنباء الغمر بأبناء العمر ، لابن حجر ، ٢ / ٩٥ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد ، 6/329 ، والأعلام ، للزركلي ، 4 / 313

² هو : عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن باز ، ولد في الرياض سنة ١٣٣٠ هـ ، شغل منصب مفتي عام المملكة وعمل رئيساً لهيئة كبار العلماء ، حرص على خدمة الإسلام والمسلمين ونصرة قضاياهم ، من مؤلفاته : الفوائد الجلية في المباحث الفرضية ، والعقيدة الصحيحة وما يضادها ، وله عدد من الدروس الصوتية في العلوم الشرعية ، توفي سنة ١٩٢٠ هـ . انظر : مقدمة كتاب التعليقات البازية على شرح الطحاوية ، للشيخ ابن باز ، إعداد ، غزالي الأسلمي ، ص ٧٩

³ هو : محمد ناصر الدين بن نوح نجاتي بن آدم الألباني ، ولد في ألبانيا سنة ١٣٣٢ هـ ، وله عناية كبيرة بالحديث وعلومه ، من مؤلفاته : تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، والتوسل أنواعه وأحكامه ، وسلسلة الأحاديث الصحيحة ، توفي سنة ١٩٢٠ هـ . انظر : آراء الشيخ الألباني الفقهية في العبادات ، د . مساعد الحسني ، ص ٣٣-٨٧ .

- 4- تعليقات الشيخ محمد ابن مانع⁴
- 5- شرح الشيخ عبد الرحمن البراك .
- 6- شرح الشيخ عبد الله الغنيمان .
- 7- التعليقات المختصرة على متن العقيدة الطحاوية للشيخ صالح الفوزان .
- 8- الهدايات الربانية في شرح العقيدة الطحاوية للشيخ عبدالعزيز الراجحي .
- 9- شرح الشيخ صالح ال الشيخ .
- ثانياً: شروح المتكلمين سواء أشعرية أو ماتريدية:
- 1- شرح القاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني⁵ .
- 2- النور اللامع والبرهان الساطع شرح نجم الدين منكوبرس الناصري⁶
- 3- شرح هبة الله بن أحمد التركستاني⁷
- 4- شرح محمود القونوي⁸
- 5- شرح عمر بن إسحاق الغزنوي الهندي⁹

⁴ هو : محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله الوهبي التميمي ، ابن مانع ، ولد في القصيم سنة ١٣٠٠ هـ ، تولى التدريس في الحرم المكي ، وولي رئاسة محكمة التمييز بمكة ، من مؤلفاته : سبل الهدى في شرح شواهد شرح قطر الندى ، والكواكب الدرية على الدرة المضية للسفاريني ، توفي سنة ١٣٨٥ هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٦/٢٠٩ ، والشيخ محمد المانع ، حياته وآثاره ، د . عطية صقر .

⁵ هو : إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشيباني ، أبو الفضائل ، أحد القضاة بدمشق نيابة ، وأحد الفقهاء بها ، غرف بابن الموصلي ، قال القرشي في الطبقاته (1/144 : كان محمود السيرة ، سمع منه الحافظ الرشيد العطار ، وأجاز للمنيري . مولده ببصرى سنة 504 هـ في ربيع عشر ربيع الآخر ، ومات سنة ٩٢٩ هـ يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى .

« مرآة الزمان » ٨ / 674 ، و « ديل الروضتين » ص ١٩١ ، و « البداية والنهاية » ١٣ / ١٣٩ ، و « الجواهر المضية » 1 / 144 ، و « النجوم الزاهرة » ٦ / ٢٧٨ ، و « شذرات الذهب » 5/١٢٩ - ١٣٠ ، و « التكملة الوفيات النقلة » ٣/٣٠٩ .

⁶ هو : نجم الدين منكوبرس بن لقيج عبد الله التركي المتوفى سنة 657 هـ ، فقيه حنفي ومتكلم ما تريدي ، انظر الوافي بالوفيات للصفدي 10 / 119 .

⁷ هو : هبة الله بن أحمد بن علي بن محمود شجاع الدين التركستاني الحنفي الطرازي ، نسبة إلى طراز : مدينة بإقليم تركستان ، المتوفى سنة ٧٣٣ هـ . قال القرشي في « الجواهر المضية » 2 / 204 : كان فقيها ، أصولية ، نحوية ، خين الأخلاق ، دائم الاشتغال والكتابة ، مع سنه وغزارة علمه يك محفوظاته . مترجم في الجواهر المضية » 2 / 204 .

⁸ هو : محمود بن أحمد بن مسعود القونوي الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج ، الفقيه ، الأصولي ، المتكلم ، المتوفى بدمشق سنة ٧٧١ هـ . قال صاحب « كشف الظنون » : وسماه « القلائد في شرح العقائد » . مترجم في « الدرر الكامنة » 4 / ٣٢٢ - ٣٢٣ ، و « قضاة دمشق » لابن طولون ٢٠٠ ، و « الفوائد البهية » ص ٢٠٧ ، و « الجواهر المضية » ٢ / 156 .

⁹ هو : سراج الدين ، عمر بن إسحاق بن أحمد الغزنوي الهندي ، ولد سنة ٧٠٤ هـ ، برع في الأصول والفقه وعلم الكلام ، حنفي ماتريدي ، تولى القضاء بالديار المصرية ، من مؤلفاته : الغرة المنيفة في ترجيح مذهب أبي حنيفة ، وكتاب التوشيح في شرح الهداية ، توفي سنة ٥٧٧٣ هـ . انظر : درر العقود الفريدة ، للمقرئزي ، ٢ / ٦٣٧ ، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ، للكنوي ، ص 148 ، وطبقات الحنفية ، لابن الحنائي ، ٣ / ٥٢ .

- 6- أكمل الدين البابرتي¹⁰
- 7- شرح مقبل بن عبد الله الصرغتمشي¹¹
- 8- شرح محمود بن محمد القسطنطيني¹²
- 9 - شرح عبد الغني الميداني¹³.
- 10- إظهار العقيدة السنية بشرح العقيدة الطحاوية شرح عبد الله الهرري الحبشي¹⁴
- باب: العبارات التي حصل فيها خلاف في كتاب القدر بين أهل السنة والمتكلمين:

تمهيد

تعريف القدر

في اللغة : قال ابن فارس رحمه الله بالك في مادة (قدر): قدر: القاف ، والدال ، والراء ، أصل صحيح يدل على مبلغ الشيء وكنهه ، ونهايته ؛ فالقدر مبلغ كل شيء ، يقال : قدره كذا أي مبلغه ، وكذلك القدر ، وقدرت الشيء أقدره وأقدره من التقدير . (ابن فارس، 1399) أما بالاصطلاح:

فهذا الجرجاني¹⁵ الله يعرف القدر فيقول:

(القدر : خروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحدا بعد واحد مطابقا للقضاء .

والقضاء في الأزل ، والقدر فيما لا يزال) (الجرجاني، معجم التعريفات، 1416)

¹⁰ هو : محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي ، الإمام المتق صاحب التصانيف ، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ ، وكان معاصرة لابن أبي العز ، وقد أن رسالة رجح فيها تقليد مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وقد وجد فيها ابن أبي العز مواضع مشككة ، فنبه عليها في رسالته « الانتباغ » . مترجم في « إنباء الغمر » ٢ / ١٧٩ - ١٨١ ، و « الدرر الكامنة » ٤ / ٢٥٠ - ٢٠١ ، والبغية ات الوعاة « ١ / ٢٣٩ ، و « شذرات الذهب » ٩ / ٢٩٣ - ٢٩٦ ، و « الفوائد البهية » ص ١٩٥ - ١٩٩ .

¹¹ هو : مقبل بن عبد الله الصرغتمشي ، زين الدين ، فقيه حنفي ، كان من الأجداد بمصر ، وله تصانيف وشروح في الفقه ، توفي سنة ٧٩٨ .. انظر : شذرات الذهب ، لابن العماد ، ٦ / ٣٥٤ ، والأعلام ، للزركلي ، ٧ / ٢٨٢

¹² هو : محمود بن محمد بن أبي إسحاق ، الفقيه الحنفي القسطنطيني ، كان حيا سنة 916 .. انظر : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة ، ٢ / ١١٦٣ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر كحالة ، ١٢ / ١٩٣

¹³ هو : عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني ، فقيه حنفي ، ولد سنة ١٢٢٢ هـ ، من مؤلفاته : اللباب في الفقه ، وكشف الالتباس ، توفي سنة ١٢٩٨ هـ . انظر : الأعلام ، للزركلي ، ٤ / ٣٣ ، ومعجم المؤلفين ، لعمر كحالة ، ٥ / ٢٧٠

¹⁴ هو : عبد الله بن محمد بن يوسف الهرري الحبشي ، زعيم فرقة الأحباش ، ولد في مدينة هرة سنة ١٣٣٩ هـ ، انتهى به التطواف في لبنان حيث صار له أتباع ينتسبون إليه ويبالغون في تعظيمه ، والحبشي على عقيدة الأشاعرة في الجملة ، وإن كان يخالفهم في الغلو في التكفير والحكم على المخالفين ، كما يخالفهم في باب الصحابة ، وفي إظهار العداء الشديد لأهل السنة ، من مؤلفاته الروائح الزكية في مولد خير البرية ، والمطالب الوافية شرح العقيدة النسفية ، توفي سنة ١٢٢٩ .. انظر : مقدمة شرح الطحاوية له ، ص 6-١٣ ، والأحباش ، للدكتور سعد الشهراني ، ١ / ٢٩-٢٥

¹⁵ هو علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالشريف (816 هـ) ، فيلسوف من كبار العلماء بالعربية ، ولد في تاكو قرب استرabad ، ودرس في شيراز ، ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ خرج الجرجاني إلى سمرقند ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور ، فأقام إلى أن توفي له نحو خمسين مصنفة ، منها التعريفات ، وشرح مواقف الإيجي ، وتحقيق الكليات ، وغيرها .

- ويمكن تعريف القدر بقول (هو تقدير الله - تعالى - للأشياء في القدم ، وعلمه - سبحانه - أنها ستقع في أوقات معلومة و على صفات مخصوصة ، وكتابته لذلك ، ومشيته له ، ووقوعها على حسب ما قدرها ، وخلقها لها .) (الحمود، 1415)

الفصل الأول: الاستطاعة

العبارة: والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق، الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به، فهي مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن، وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب، وهو كما قال -تعالى- {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}

وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات، فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب

تمهيد:

الإستطاعة والقدرة والقوة والوسع والطاقة كلها متقاربة ، وعرف الجرجاني الاستطاعة بقوله (وهي عرض يخلق الله في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية) (الجرجاني، معجم التعريفات، 1416)

والاستطاعة من المسائل التي أبنى عليها كثير من الخلاف في باب القدر ، قبل معرفة التفصيل فيها نعرض الخلاف فيها :

القول الأول: أن الاستطاعة والطاقة والقدرة نوع واحد فقط، وهي التي تكون مع الفعل مقارنة للفعل، ما تكون قبل الفعل، بمعنى التوفيق للفعل، وهذا مذهب الجبرية الجهمية، والأشاعرة يقولون: ما في طاقة إلا نوع واحد تكون مع الفعل، أما قبل الفعل فلا.

القول الثاني: أنها نوع واحد، ولكنها تكون قبل الفعل، ومعناها، وهي التي بمعنى توفر الأسباب، والآلات وهذا مذهب القدرية والمعتزلة. القول الثالث: أما الماتريدية فقد قسموا الاستطاعة إلى نوعين قبل الفعل ومع الفعل كقول أهل السنة والجماعة لكن يختلفون عندهم كما سيأتي تقريره.

القول الرابع: أن الاستطاعة نوعان: نوع يكون مع الفعل، بمعنى التوفيق والقدرة، ونوع يكون قبل الفعل بمعنى توفر الأسباب والآلات، يعني فكان أهل السنة أثبتوا، قالوا: الاستطاعة نوعان: نوع يكون قبل الفعل، ونوع يكون مقارن للفعل، فالذي يكون مع الفعل يسمى بمعنى التوفيق والتسديد، والذي يكون قبل الفعل معناه توفر الأسباب والآلات. (الراجحي، 1430)

أولاً: عبارة الإمام الطحاوي عند المتكلمين:

أ/ قولهم في الإستطاعة:

يرى الأشاعرة أن القدرة تكون مع الفعل ، لأن لو كانت قبل الفعل للزم وقوع أثرها قبله، كما أنه يشارك الله فيما يختص به، (قول الأشاعرة ومن وافقهم : وهو أن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه، بل هي مقارنة له، وهي من الله تعالى ، وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له.) (الجويني، 1430)

أما الماتريدية فقد قسموا الاستطاعة إلى قسمين كما سبق ذكر قسم يكون قبل الفعل من سلامة الآلات وقسم مع الفعل وهو حقيقة القدرة يقول البابرّي (اعلم بأن الاستطاعة على قسمين: باطنة وظاهرة : أما الباطنة فهي التي يوجد بها الفعل يحدثها الله تعالى مقرونة بالفعل، ففي الطاعات تسمى <<توفيقاً>> وفي المعاصي <<خذلاناً>> ولا يوصف به المخلوق . لأنها من الله، فهذه الاستطاعة مع الفعل كحركة الأصبع مع حركة الخاتم ليكون العبد دائماً مفتقراً إلى توفيق الله ومشيتته وتأييده) وما تشاءون إلا أن يشاء الله (الإنسان/30) ولا استقلال للعبد في إيجاد الفعل، وهو في كل لحظة محتاج إلى الله، وهي حقيقة العبودية والافتقار...، وأما الاستطاعة الظاهرة فهي القدرة من جهة الوسع والتمكن وصحة الآلات والجوارح وسلامة الأعضاء ، وهي مقدمة على الفعل. ومدار التكليف على هذه، لأن الخطاب بالتكاليف منوط بها. (البابرّي، 1409)

والناظر لهذا التقسيم يرى أنه موافق لقول أهل السنة والجماعة لكن عند التحقيق فإنهم ينفون أثر قدرة العبد كما في مسألة خلق أفعال العباد وكذلك يرون حقيقة القدرة تكون مع الفعل : لان وقوع الفعل هو متعلق القدرة . أما الاستطاعة الأولى فإنها مجرد شرط لصحة التكليف لا على أنها قدرة حقيقة كما يرى أهل السنة والجماعة يقول الميداني (إنها عرض يخلقه الله في الحيوان يفعل به الأفعال الاختيارية وهي علة للفعل والجمهور على أنها شرط لأداء الفعل لا علة وبالجمله هي صفة يخلقه الله تعالى عند قصد اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات فإن قصد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير ، وإن قصد فعل الشر خلق الله قدرة فعل الشر وكان هو المضيق لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ولهذا ذم الله تعالى الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع وإذا كانت الاستطاعة غرضاً وجب أن تكون مقارنة للفعل بالزمان لا سابقة عليه وإلا لزم وقوع الفعل بلا استطاعة وقدرة عليه لما مر من امتناع بقاء الأعراض (الميداني، 1997) فمن هذا يتضح أن الماتريدية يرون أن القدرة مع الفعل عرض، والعرض لا يبقى زمانين .

ومما سبق يتبين أن الماتريدة بالحقيقة لا يثبتون إلا الاستطاعة مع الفعل وبهذا يوافقون الأشاعرة وما قبله مجرد سلامة الآلات : لأن التكليف مع عدمها ينافي الحكمة والتعليل . أما الأشاعرة فيرون سلامتها ليس شرطاً ، وقد يكلف مع عدمها ؛ لأن أفعال الرب لا تعلل بحكم ولا يستقبح منه شيء .

ب/ أدلتهم على ذلك:

الأدلة التي استدلت بها الجبرية مثل قوله (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ (20) { قوله سبحانه: (مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ) يعني لم يوفق هذه الاستطاعة بمعنى القدرة الموافقة للفعل.

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

لقد وجه المتكلمون عبارة الإمام الطحاوي إلى تقسيم الماتريدية سواء من أشعرية أو ماتريدية وهذا يدل على أن قولهم متوافق ولا خلاف بينهم يقول الميداني (والحاصل أن القدرة لها إطلاقان فتطلق تارة ويراد بها حقيقة القدرة وهي مع الفعل، وتطلق أخرى ويراد بها الوسع والسلامة وهي قبل الفعل). (الميداني، 1997)

ثانياً: عبارة الإمام الطحاوي عند أهل السنة والجماعة:

أ/ قولهم في الإستطاعة:

أهل السنة والجماعة جمعوا بين الأدلة الدالة على الاستطاعة القبلية وبين الأدلة الدالة على الاستطاعة مع الفعل فكان أقوالهم أن قسموا الاستطاعة نوعين كما سبق (قول أهل السنة- وهو الذي عليه محققو المتكلمين وأهل الفقه والحديث والتصوف وغيرهم - وهو التفصيل: أ- فهناك استطاعة للعبد بمعنى الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات ، وهي التي تكون مناط الأمر والنهي ، وهي المصححة للفعل، فهذه لا يجب أن تقارن الفعل ، بل تكون قبله متقدمة عليه، وهذه الاستطاعة المتقدمة صالحة للضدين ومثالها قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً) [آل عمران:97] ، فهذه الاستطاعة قبل الفعل ولو لم تكن إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج.

وهذه الاستطاعة هي مناط الأمر والنهي ، وهي التي يتكلم فيها الفقهاء وهي الغالبة في عرف الناس. (وتسمى الاستطاعة الشرعية لا الكونية)

ب- وهناك الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل ، وهذه هي الاستطاعة المقارنة للفعل ، الموجبة له، ومن أمثلتها قوله تعالى: (ماكانوا يستطيعون السمع وماكانوا يبصرون) [هود:20] وقوله: (الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعاً)[الكهف:101] (الحمود، 1415)

ب/ أدلتهم على ذلك:

الجمع بين الأدلة الواردة في التقسيم السابق.

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

وقد وجه أهل السنة والجماعة عبارة الإمام على تقسيمهم السابق للاستطاعة حيث يقول الشارح (الاستطاعة والطاقة والقدرة والوسع، أفاظاً متقاربة، وتتقاسم الاستطاعة إلى قسمين، كما ذكره الشيخ رحمه الله، وهو قول عامة أهل السنة، وهو الوسط. وقالت القدرية والمعتزلة: لا تكون القدرة إلا قبل الفعل. وقابلهم طائفة من أهل السنة فقالوا: لا تكون إلا مع الفعل.

والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، لا يجب أن تكون معه، والقدرة التي بها الفعل لا بد أن تكون مع الفعل، لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة.

وأما القدرة التي من جهة الصحة والوسع، والتمكن وسلامة الآلات - فقد تقدمت الأفعال. وهذه القدرة المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (ابن أبي العز، 1433)

د/ ردهم على المتكلمين:

نوافق قولهم واستدلّاهم على القدرة مع الفعل لكن هناك أدلة أخرى كقول الله تعالى عن موسى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (67) هل موسى ما عنده أسباب وآلات يستطيع بها الصبر؟ لا عنده، والمعنى إنك لن تقدر، أن تسكت؛ لأن ما تراه مخالفاً لظاهر الشرع، فموسى ما صبر. قال له الخضر: اصبر قال له موسى: سأصبر، قال له الخضر: لا ما تستطيع الصبر؛ ولذلك ما صبر موسى لما رآه خرق السفينة وقتل الغلام، وأقام الجدار أنكر؛ لأن موسى من شدة غيظه ما يسكت، فهو يرى أن ما فعله الخضر مخالفاً لظاهر الشرع؛ ولذلك أنكر عليه، وليس المعنى أنه ليس معه استطاعة، وليس معه آلات. (الراجحي، 1430)

الفصل الثاني: أفعال العباد

العبادة: وأفعال العباد خلق الله وكسب من العباد.

تمهيد

هذه من أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف في باب القدر، وانقسم الناس فيها إلى فرق وأحزاب، وقبل البدء بهذه المسألة نعرض الخلاف فيها.

القول الأول: إن العباد مجبورون على أعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو خالق أفعال العباد، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً، وحركتهم واختيارهم كورق الشجر تحركه الرياح، وحركة الشمس والقمر والأفلاك. وهذا هو مذهب الجبرية وأشهر فرقهم الجهمية.

القول الثاني: إن أفعال العباد ليست مخلوقة لله، وإنما العباد هم الخالقون لها، ولهم إرادة وقدرة مستقلة عن إرادة الله وقدرته، فأفعالهم لا فاعل لها ولا محدث سواهم، ومن قال: إن الله خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه - كما تقول المعتزلة والقدرية.

القول الثالث: إن الله تعالى خالق أفعال العباد كلها، ولا خالق إلا هو وهي من كسب العباد ثم اختلفوا بالمقصود بالكسب كما سيأتي، وهذا هو قول الماتريدية والأشاعرة.

القول الرابع: قول أهل السنة والجماعة، وهؤلاء يقرون بالمراتب الأربع الثابتة والتي دلت عليها النصوص، وهي: العلم، والكتابة، والمشية والخلق، أما أفعال العباد فهي داخلة في المرتبة الرابعة، ولذلك فهم يقولون فيها: إن الله خالق أفعال العباد كلها، والعباد فاعلون حقيقة، ولهم قدرة حقيقية على أعمالهم ولهم إرادة، ولكنها خاضعة لمشيئة الله الكونية فلا تخرج عنها. (الحمود، 1415)

الأصل التي أنبنى عليه الخلاف السابق هو أنهم حصروا القدرة في القدرة بأحداث الفعل، ثم بنو على هذا الأصل أن لا يكون الفعل مخلوقاً لله مع تعلقه بقدرة العبد، إما أن يكون الله الخالق وهم من قال بالجبر أو لا يكون مخلوقاً لله وهم من قال القدرية. عند النظر إلى قول أهل السنة والمتكلمين من أشاعرة و ماتريدية فإنهم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد، ولكن ما وقع فيه الخلاف هو تعلق هذا الفعل بالعبد كما سنوضحه بإذن الله تعالى .

أولاً: عبارة الإمام الطحاوي عند المتكلمين:

تمهيد

أراد المتكلمون الهروب من الجبر عندما أثبتوا الشق الأول وهو أن أفعال خلق الله ، فلفقوا قولاً جديداً وهو (الكسب) واختلّفوا في تفسيره كما سيأتي .

أ/ قولهم في أفعال العباد:

يقول المتكلمون أن الله هو خالق أفعال العباد ثم اختلف الأشاعرة والماتريدية في قولهم (وهي من كسب العبد) بل اختلف الأشاعرة أنفسهم في تفسير (الكسب) وتطورت أقوالهم على مر العصور .

ونعرض أهم تفاسير الأشاعرة للكسب:

1- قول جمهور الأشاعرة و متأخريهم وهو قول أبي الحسن الأشعري ، وهؤلاء يقولون إن الله خالق أفعال العباد فيثبتون مرتبتي المشيئة والخلق ويثبتون قدرة لكن هذه القدرة غير مؤثرة في الفعل ولا صفة من صفاته وهذا الاقتران هو معنى الكسب عندهم ، ((إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، وليس لقدرة تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختياراً ، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدر مقارنة لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً، ومكسوباً للعبد ، والمراد بكسبه إياه: مقارنة لقدرة وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له)) (الجرجاني، المواقف، 1419) وقد شنع بسبب هذا القول المعتزلة على الأشاعرة بنفيهم تأثير القدرة وأن قولهم كقول الجبرية.

2- قول أبي بكر الباقلاني : وهو كقول جمهور الأشاعرة إلا أنه خالفهم بقول أن للقدرة تأثير لكن هذا التأثير ليس في أصل الفعل بل صفة الفعل وتكون واقعة بمجموع القدرتين ، يقول : ((على أن تتعلّق قدرة الله بأصل الفعل وقدرة العبد بصفته ، أعني بكونه طاعة ومعصية ، إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى، كما في لطم اليتيم تأديباً أو إيذاء ، فإن ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتأثيره ، وكونه طاعة على الأول ، ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره)) (المواقف، 1419)

3- قول أبي المعالي الجويني : كان في أول أمره يقول بقول جمهور الأشاعرة وقد صرح بمذهبه يقول هذا الإرشاد: ((فالوجه القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلاً، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلّقها ، إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلّقها)) . ووضح من هذا الكلام تمسك الجويني بمذهب الأشاعرة ، ولكننا نجده في ((العقيدة النظامية)) وهي آخر ماكتب في العقيدة -يرد قوله هذا وقول جمهور الأشاعرة وقد أطال الكلام في هذه المسألة ووضح مذهبه الذي انتهى إليه ،وهو موافق لمذهب أهل السنة والجماعة. (الجويني، 1412)

4- قول أبي حامد الغزالي ، أن العبد هو محل الفعل وليس له تأثير على الفعل ، وهي اقتران الشرط بالمشروط (فمعنى كون الله تعالى فاعلاً أنه المخترع الموجد ، ومعنى كون العبد فاعلاً أنه المحل الذي خلق فيه القدرة بعد أن خلق فيه الإرادة بعد أن خلق فيه العلم، فارتبطت القدرة بالإرادة والحركة بالقدرة ارتباط الشرط بالمشروط، وارتبط بقدرة الله ارتباط المعلول بالعلة وارتباط المخترع بالمخترع (الغزالي)

5- قول الرازي : فإنه يرى لا حقيقة للكسب الذي أثبتته أصحابه وأنه لا وجود إلا للجبر يقول (أن الكسب اسم بلا مسمى) (الرازي، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، 1398) ويقول عن العبد أنه (مضطر في اختياره وأنه ليس في الوجود إلا الجبر) (الرازي، 1966)، وهذا يدل على اختلاف الرازي في الكسب واضطرابه فيه .

أما الماتريدية فإنهم كما سبق يقولون بأن الله خلق أفعال العباد لكن ينفون قدرة العبد على مقدرها ويجعلون له قدرة علاقتها بمقدورها وهي معنى الكسب، حيث تفسرهم قريب من قول الباقلاني (فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله تعالى فيه عند قصده الفعل قصدا مصمما، طاعة كان أو معصية، وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل لمانع هو تعلق قدرة الله التي لايقاومها شئ في إيجاد ذلك) (قاري، 1399)

و قد تميز الماتريدية برأي خاص اشتهروا به وهو الإرادة الجزئية وهي غير مخلوقة عندهم ،بخلاف الأشاعرة الذين يرون أنها مخلوقة الكلية والجزئية(أنهم يثبتون للعباد إرادة جزئية ، وهي غير مخلوقة ، وأمرها بأيديهم، فهم جعلوا كسب العباد عبارة عن إرادتهم الجزئية... وربما عبروا عنها بالقصد وصرف الإرادة الكلية نحو الفعل ، قالوا: إن هذه الإرادة الجزئية صادرة من العباد، وهي لا موجودة ولا معدومة، وإنما من قبيل الحال المتوسط بينهما أو من الأمور الاعتبارية، فلا يتضمن صدورها منهم معنى الخلق ، إذ الخلق يتعلق بالموجود)) (صبري، 1352)

ويلاحظ أن مذهب الماتريدية هذا قريبهم قليلاً من مذهب المعتزلة ، كما أن مذهب جمهور الأشاعرة قريب من قول الجهمية ، فكل قولي الأشاعرة والماتريدية متفق على أن الله هو الخالق والعبد كاسب ، بمعنى أنه متسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه ، لكن اختلفوا في هذا العزم، أمن عمل العبد هو أم من عمل الرب؟ بمعنى : هل العبد هو الذي يوجه إدارة نفسه مختاراً في هذا التوجيه ؟ أم الله هو الذي يوجه إرادة العبد إلى الشيء أو ضده ولا يملك العبد لذلك نقضا ولا تحويلاً ؟ قال بالأول الماتريدية، وبالثاني الأشاعرة . (الحمود، 1415)

ب / أدلتهم:

وأما الدليل على أن الأفعال بخلق الله فقوله تعالى(والله خلقكم وما تعملون) (الصافات:96)

.وأما الدليل على أنه بكسبهم فقوله تعالى(ذلك بما قدمت يداك)(الحج:10)

وقوله تعالى:ذلك بما كسبت يداك (ومن يكسب إثماً فإنما يكسبه على نفسه)(النساء:111) (ومن يكسب خطيئة أو إثماً)(النساء:111)

وقوله تعالى : (ولكن يواخذكم بما كسبت قلوبكم)

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

أما عن عبارة الإمام الطحاوي فإن المتكلمين وجهوا عبارة الكسب على مذهبهم فيه من غير توضيح المراد بها حيث يقول الهري (يعني أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله وهي بالنسبة للعباد كسب، فالأفعال الاختيارية تقع كسباً للعبد وخلقاً من الله تعالى، فهو سبحانه يخلقها والعبد لا يخلقها وإنما يكتسبها ، ويقال يعلمها، كل هذا عبارة عن أمر واحد. وهذا المذهب الحق وهو خارج عن الجبر، وعن مذهب المعتزلة الفاسدين .) (الهري، 1419)

ثانياً: عبارة الإمام الطحاوي عند أهل السنة والجماعة:

تمهيد

قول أهل السنة والجماعة كان على ما يجده الإنسان من القدرة والارادة على الفعل والترك ولذلك كان تكليف الله العباد بأنزال الكتب وإرسال المرسل .

أ/ قولهم في أفعال العباد:

معتقد أهل السنة والجماعة، أن أفعال العباد، الله -تعالى- خلقها، والعباد بأشروها مختارين، فصاروا بها عصاة ومطيعين، فإذا أفعال العباد من الله خلقاً وتقديراً، ومن العبد فعلاً، وتسبباً وكسباً ومباشرة، هذا معتقد أهل السنة والجماعة. (الراجحي، 1430)

وبهذا جمعوا بين الإيمان بقدر الله والإيمان بشرع الله، لا كما فعلت الطوائف الضالة، من الغلو بأحدهما على الآخر، فعلى القدرية بالشرع من أمره ونهيه واسقطوا خلق الله، وبالغ الجبرية بالقدر فأسقطوا الشرع واسقطوا التكليف ونفوا الحكمة والتعليل في أفعال الله يقول شيخ الإسلام (ومسألة القدر يحتاج فيها إلى الإيمان بقدر الله، وإلى الإيمان بشرع الله، فطائفة غلب عليهم التصديق بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، فظنوا أن هذا لا يتم إلا بالتكذيب بالقدر، فأخطئوا في التكذيب به، وطائفة ظنت أن الإيمان بالقدر لا يتم إلا بأن يقول الرب تعالى يخلق ويأمر لا لحكمة ولا لرحمة، ولا يسوي بين المتماثلين، بل بإرادة ترجح أحد المتماثلين لا لمرجح، واشتركت الطائفتان في أن القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح، وهذا أصل مذهب القدرية النفاة، ولهذا قالوا: إن العبد لا يحتاج في ترجيح أحد مقدوريه على الآخر إلى مرجح يفتقر فيه إلى الله تعالى، وإن الله لا يمتن على المطيع بنعمة أنعم بها عليه دون العاصي صار مطيعاً، وتوهموا أن هذا من الظلم الذي يجب نفيه، وظن أولئك أنه لا يمكن إبطال قولهم إلا بأن يقال: الظلم ممتنع لذاته، وأنه مهما قدر من الممكنات فهو عدل) (ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، 1980)

فأهل السنة والجماعة يرون أن للإنسان قدرة حقيقة على أفعالهم وهذه القدرة تكون سبباً يتحقق به الفعل وهذا التأثير غير مستقل عن قدرة الله مشيئة وخلق يقول شيخ الإسلام (فالذي عليه السلف وأتباعهم وأئمة أهل السنة وجهور أهل الإسلام الميثبون للقدر المخالفون للمعتزلة إثبات الأسباب وأن قدرة العبد مع فعله لها تأثير كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، بل لا بد لها من أسباب آخر تعاونها، ولها مع ذلك أضداد تمنعها والمسبب لا يكون حتى يخلق الله جميع أسبابه ويدفع عنه أضداده المعارضة له، وهو سبحانه يخلق جميع ذلك بمشيئته وقدرته كما يخلق سائر المخلوقات، فقدره العبد سبب من الأسباب وفعل العبد لا يكون بها وحدها، بل لا بد من الإرادة الجازمة مع القدرة، وإذا أريد بالقدرة القوة القائمة بالإنسان فلا بد من إزالة الموانع كإزالة القيد والحبس ونحو ذلك والصاد عن السبيل كالعدو وغيره) (ابن تيمية، 1416)

ب / أدلتهم:

الجمع بين الأدلة التي استدلت بها الجبرية والأدلة التي استدلت بها القدرية.

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

كان توجيه أهل السنة والجماعة لعبارة الإمام الطحاوي على ما يوافق مذهبهم، وفسروا الكسب على ما ورد بالقرآن والسنة حيث يقول الشارح(أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ فِعْلٌ لَهُ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهُ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَمَفْعُولٌ لِلَّهِ، لَيْسَ هُوَ نَفْسُ فِعْلِ اللَّهِ. فَفَرَّقَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ، وَالْمَخْلُوقِ وَالْمَخْلُوقِ).

وَأَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ: "وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ خَلَقَ اللَّهُ وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ" - أَثْبَتَ لِلْعِبَادِ فَعْلًا وَكَسَبًا، وَأَضَافَ الْخَلْقَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَالْكَسْبُ: هُوَ الْفِعْلُ الَّذِي يَعُودُ عَلَى فَاعِلِهِ مِنْهُ نَفْعٌ أَوْ ضَرَرٌ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: {لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ} (ابن أبي العز، 1433)

وقد استشكل هذه العبارة الشيخ صالح ال الشيخ كونها محتملة لقول الأشاعرة والماتريدية إلا أنه أحسن الظن بالإمام الطحاوي (حقيقة الكسب الذي أثبته الطحاوي هنا بقوله (خَلَقَ اللَّهُ، وَكَسَبَ مِنَ الْعِبَادِ) نحملُ على قول أهل السنة والجماعة، مع أنه يمكن أن يُحْمَلَ على قول الأشاعرة والماتريدية في ذلك.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ مَا يُوَافِقُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ فِي جِلِّ عَقِيدَتِهِ يُوَافِقُ طَرِيقَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ. (ال الشيخ، 1433)

بينما توفق الشيخ البراك عن ما يقصده الامام الطحاوي هل يقصد مذهب السلف أو غيرهم يقول (والله أعلم بمراد الطحاوي؛ لأن كلمة الكسب في اللغة والشرع تطلق على الفعل ((بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) [الأنعام: 129]، ((بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)) (البراك، 1440)

د/ ردهم على المتكلمين:

يمكن الجواب بجوابين:

الأول: أن الاختلاف والاضطراب في قولهم وتغير أقولهم في كل عصر و رد اللاحقين قول الأولين كما صنع الرازي ، يدل على ضعف قولهم.

الثاني: قد بين شيخ الإسلام سبب قولهم هذا وهو قولهم بأن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق وجعلهم كل أفعال الله مفعوله له منفصلة عنه (التحقيق الذي عليه أئمة السنة وجمهور الأمة من الفرق بين الفعل والمفعول ، والخلق والمخلوق . فأفعال العباد هي كغيرها من المحدثات مخلوقة مفعولة الله ، كما أن نفس العبد وسائر صفاته مخلوقة مفعول الله ، وليس ذلك نفس خلقه وفعله ، بل هي مخلوقة ومفعولة ، وهذه الأفعال هي فعل العبد القائم به ، ليست قائمة بالله ولا يتصف بها ، فإنه لا يتصف بمخلوقاته ومفعولاته ، وإنما يتصف بخلق وفعله كما يتصف بسائر مايقوم بذاته ، والعبد فاعل لهذه الأفعال وهو المتصف بها ، وله عليها قدرة ، وهو فاعلها باختياره ومشيئته ، وذلك كله مخلوق لله ، فهي فعل العبد ، وهي مفعول للرب (ابن تيمية، 1416)

الفصل الثالث: التكليف بما لا يطاق

العبارة: ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون، ولا يطيقون إلا ما كلفهم، وهو تفسير (لا حول ولا قوة إلا بالله)

تمهيد

هذه المسألة مبنية على المسألة السابقة وهي الاستطاعة وهل تكون مع الفعل أو معه و قبله ، لكن قبل فصل بالمسألة نعرض الخلاف فيها، وهي على عدة أقوال:

القول الأول: جواز تكليف ما لا يطاق مطلقا ، ومنه تكليف الأعمى البصر ، والزمن أن يسير إلى مكة . وهذا قول جهم بين صفوان . القول الثاني: عدم جواز تكليف ما لا يطاق ، وقد منعه لقبحه عقلا ، وهذا مبني على نفهم في أن القدرة تكون قبل الفعل فقط ، حتى يتحقق التكليف ، ثم يترتب عليه الثواب والعقاب ، ولذلك منعوا أن تكون القدرة مقارنة المقدورها ، لأن معنى ذلك أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفا بما لا يطاق ؛ إذ لو أطاقه لوقع منه ، فلما لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه ، وتكليف ما لا يطاق قبيح ، والله لا يفعل القبيح ، وهذا قول المعتزلة ومن وافقهم. قريب منهم الماتريدية.

القول الثالث: أن تكليف ما لا يطاق جائز ، وبنوا ذلك على ما في مذهبهم من أنه لا يجب على الله شيء ولا يقبح منه شيء ، وهذا مذهب الأشاعرة وعندهم تفصيلات كما سيأتي .

القول الرابع: ما لا يطاق لستحالته أو للعجز عنه لا يجوز التكليف به، وما لا يطاق للاشتغال بضده فيجوز التكليف به ، وهذا مذهب أهل السنة والجماعة . (الحمود، 1415)

وهذا الخلاف ناتج عن عدم التفريق بين أمرين:

(1) ما يتعلق بالقدر وهو ما يرجع إلى الفعل المأمور به.

(2) ما يتعلق بمسائل الأمر والنهي وهو يرجع إلى جواز الأمر به.

(والذين خلطوا بين هذين القسمين وقعوا في المحذور ، مثل قياس بعضهم أمر الله الكافر بالإيمان مع علمه تعالى أنه لا يفعل ، بمسألة العواجز الذي لو أراد الفعل لم يقدر عليه ، وجعلهم القسمين قسما واحدا وأنه تكليف ما لا يطاق . مخالف لما يعلم بالإضطرار من الفرق بينهما ، وهو من منارات الأهواء بين القدرية والجبرية) (ابن تيمية، 1980)

أولاً: عبارة الإمام الطحاوي عند المتكلمين:

مسألة التكليف بما لا يطاق من المسائل التي مبنية على القول بالاستطاعة كما سبق وتستند على الحكمة والتعليل كذلك ، وبناء على قولهم بها يكون قولهم هنا .

أ/ قولهم في التكليف بما لا يطاق:

الأشاعرة يرون نفي الحكمة والتعليل لذلك كان قولهم كما سبق بجواز التكليف بما لا يطاق

لكن الأشاعرة يقولون ، إن ما لا يطاق أقسام:

أ- أن يمتنع الفعل لعلم الله بعدم وقوعه ، كتكليف الكافر الإيمان في حالة كفره ، وهذا جائز عند جميع الأشاعرة ، وهذا النوع هو ما لا يستطيعه المكلف لاشتغاله بضده فقط. (الجرجاني، المواقف، 1419)

ب- أن يمتنع الفعل لنفسه ، بكونه محالاً كالجمع بين الضدين .

وهذا اختلف فيه الأشاعرة ، منهم من أجاز كالرازي ومنهم منعه . (الجويني، 1430)

ج- ألا تتعلق به القدرة الحادثة عادة ، كحمل الجبل ، والطيران ، فهذا يجوز بعض الأشاعرة وإن لم يقع من خلال الاستقراء ، وبعض المجوزين يحتج لذلك بتكليف أبي لهب الإيمان مع ورود الخبر أنه لا يؤمن . (ابن تيمية، 1416)

فالاشاعرة يفرقون بين أقسام ما لا يطاق ، فالنوع الأول جائز عند جمهور الأشاعرة ، والنوع الثاني والثالث فقد وقع به خلاف بينهم ، فمنهم من يجوزه ومنهم من يمنعه .

أما الماتريدية بناء على أثباتهم الحكمة والتعليل وقولهم بالاستطاعة قبل الفعل فإنهم قالوا بعدم جواز التكليف بما لا يطاق مطلقاً يقول الغزنوي : (صانع العالم لا يكلف عباده ما ليس في وسعهم ، لأن ما يقتضيه التكليف لا يتخفف مع العجز ، لأن قضية كونه بحال لو أتى به يثاب عليه باعتبار كونه مطيعاً ، ولو تركه يعاقب باعتبار كونه عاصياً ، وهذا لا يتحقق مع ملئ العجز أرة وعدم الآلة) (الغزنوي، 1419)

ب/ أدلتهم على ذلك:

الدليل الأول : إنه وقع بقصة أبي لهب قالوا: فإن الله أمر أبا لهب بالإيمان مع أن الله أخبر بأنه لا يؤمن وأنه سيصلى نارا ذات لهب، فكان أبو لهب مأمورا بأن يؤمن بأنه لا يؤمن، وهذا تكليف بالجمع بين الضدين، وهو محال لا يطاق.

الدليل الثاني : واستدلوا بقول الله تعالى عن الملائكة: {أَنبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ} وقول الله تعالى للمصورين في الحديث القدسي: (أحيوا ما خلقتم) قالوا: هذا تكليف ما لا يطاق.

الدليل الثالث : واستدلوا بدعاء المؤمنين في قوله تعالى: {رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

هذه العبارة تنقسم إلى جملتين: أما الأولى فهي (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون)

فليس عند الماتريدية إشكال في توجيهها ؛ لأنها موافقة لمذهبهم ، بينما الاشاعرة حملوها على القسم الثاني مما لا يطاق وهو ماتعلق بالقدرة الحادثة حيث يقول الميداني (ولم يكلفهم) الله تعالى (إلا ما يطيقونه) ولم يكلفهم بما ليس في وسعهم ، سواء كان ممتنعة في نفسه كجمع الضدين أو ممكنة ، كخلق الجسم ، وأما ما يمتنع بناء على أن الله تعالى علم خلافه أو أراد خلافه ، كإيمان الكافر وطاعة العاصي ، فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف بالنظر إلى نفسه . ثم عدم التكليف بما ليس في الوسع متفق عليه لقوله تعالى " ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها [البقرة : ٢٨٩] والأمر في قوله تعالى : و أنبئوني بأسماء هؤلاء ك [البقرة : ٣١] للتعجيز لا للتكليف ، وقوله تعالى حكاية : ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به 4 [البقرة : ٢٨٩] (الميداني، 1997)

أما العبارة الثانية وهي (ولا يطيقون إلا ما كلفهم ...) فهي ليست على مذهب المتكلمين لذلك حاولوا توجيهها على مذهبهم بقولهم إن العباد لا يقدرون على الزيادة أو النقص فيما أمرهم الله أو شرحوها من غير استئصال يقول الهندي (ولا يطيقون إلا ما كلفهم ذلك تفسير قوله " لا حول ولا قوة إلا بالله " ، فإنه لا حيلة لأحد ولا حركة عن المعصية إلا بعصمة الله ، ولا قوة لمخلوق على إقامة الطاعة و الثبات عليها إلا بتوفيق الله ، وكل شي يجري بمشيئة الله وعلمه وقدره وقضائه ، فغلبت مشيئته المشيئات كلها ، وغلب قضاؤه الحيل كلها) (الغزنوي الهندي، 2009)

ثانيا: عبارة الإمام الطحاوي عند أهل السنة والجماعة:

ينبغي قول أهل السنة والجماعة على قولهم بالاستطاعة قبل الفعل وكذلك إثباتهم للحكمة والتعليل لأفعال الرب تبارك وتعالى .

أ/ قولهم في التكليف بما لا يطاق:

يرى أهل السنة والجماعة إن الله لا يكلف العباد إلا ما يستطيعون ، لكن لهم تفصيل في ما لا يطاق، منعوا من النوعين الأولين وأجازوا الثالث (تكليف ما لا يطاق على وجهين : أحدهما : ما لا يقدر على فعله لاستحالته ، وهو نوعان : أ- ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه والطيران ، وكالمقعد الذي لا يقدر على القيام ، والأخرس الذي لا يقدر على الكلام . ب - وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين ، وجعل المحدث قديما ، والقديم محدثا ، ونحو ذلك . فهذان النوعان قد اتفق حملة الشريعة على أن مثل هذا ليس بواقع ، وأنه لا يجوز تكليفه

والثاني : ما لا يقدر عليه لا لإستحالته ، ولا للعجز عنه ، لكن لتركه والاشتغال بضده ، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفره ، فهذا جائز خلافا للمعتزلة ، لأنه من التكليف الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة . ولكن إطلاق تكليف ما لا يطاق على هذا ما منعه جمهور أهل العلم ، وإن كان بعض المنتسبين إلى السنة قد أطلقه في ردهم على القدرية. (ابن تيمية، 1416)

ب/ أدلتهم على ذلك:

- 1- قول الله تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}
- 2- قول الله تعالى: {لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}
- 3- قول الله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}
- 4- قول الله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ}

ج/ توجيههم لعبارة الإمام الطحاوي:

هذه العبارة تنقسم إلى جملتين الأولى (ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون) فإنها موافقة لمذهب السنة والجماعة حيث يقول الشيخ الراجحي (هذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، أن الله - تعالى - لا يكلف العبد إلا ما يطيق، إلا ما يستطيع قال سبحانه: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا} {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا}

أما العبارة الثانية (ولا يطيقون إلا ما كلفهم) فهذه مخالفة لمعتقد أهل السنة والجماعة فإنهم يرون إن العباد يستطيعون أكثر مما كلفهم و هذه العبارة موافقة لمذهب الجبرية ، يقول الشيخ عبد العزيز ابن باز في ذلك : (هذا غير صحيح بل المكلفون يطيقون أكثر مما كلفهم به سبحانه ، ولكنه لطف بعباده ويسر عليهم ولم يجعل عليهم في دينهم حرجا فضلا منه وإحسانا) (ابن باز ، 1412) ويقول الشيخ البراك (هذه العبارة فيها نظر، فالعباد يطيقون أكثر مما كلفهم الله؛ إذ لو كانوا لا يطيقون إلا ما كلفهم؛ فمعناه: أنه كلفهم غاية طاقتهم، فلا يقدرون على شيء بعدها؛ بل ما كلفهم الله هو أقل مما يستطيعونه، والله الحمد، فقد كلفهم صيام شهر في السنة، أليسوا يطيقون أن يصوموا شهرين؟ بل يطيقون أن يصوموا ثلاثة لو كلفهم بذلك.) (البراك، 1440)

د/ ردهم على المتكلمين:

إن التقسيم الذي ذكره أهل السنة به الجمع بين الأدلة وقد وافقهم عليه الماتريدية وقد أخذ به بعض الأشاعرة مما يدل على أن القول بجواز التكليف بما لا يطاق قول ضعيف .

وقد جاوبوا أهل العلم عن أدلتهم كما قصة أبي لهب بأنه مأمور بالإيمان وبه الاستطاعة التي يقدر على الإيمان وهي الأسباب، وأن الآلات كانت حاصلة له فهو غير عاجز على تحصيل الإيمان فما كلف إلا ما يطيقه .

الخاتمة

الحمد لله على التمام ونسأله الإخلاص والقبول، وكان أهم النتائج مايلي:

- 1) إن الإمام الطحاوي عالم جليل، ومحدث حافظ ، له مكانته بين أهل العلم وقد أثنوا عليه كثيراً ، وحضيت مؤلفاته باهتمام بالغ ومنها هذه العقيدة.
- 2) قد يكون الدافع من تأليف هذه العقيدة ،تميز مذهبه وإلى أي المذاهب ينتمي بل قد يكون الهدف الأكبر رده على المعتزلة، لذلك أجملت عباراتها بما يوافق الجميع نسبياً .
- 3) وضوح أهل السنة والجماعة وثبات منهجهم في شرح هذه العقيدة وتعقب عبارتها وتوجيهها .
- 4) أن الأشاعرة والماتريدية تمسكوا بموافقة الإمام الطحاوي لمذهبهم مع اختلاف معهم في كثير من المسائل ، استناداً على مذهبه الحنفي.
- 5) إن الإمام الطحاوي في باب إثبات الصفات موافق لمذهب أهل السنة والجماعة في أغلب مسائله وإنما وقع الإشكال في باب النفي.

- (6) وضوح مخالفة الإمام الطحاوي في باب الإيمان لمذهب أهل السنة والجماعة ،وموافقته لمذهب الإرجاء وقربه من مذهب المتكلمين مع وجود الاختلاف بينهم.
- (7) محاولة الأشاعرة التمسك في عبارات الطحاوي في باب القدر وحملها على مذهبهم المضطرب المختلف من عصر إلى عصر مع كون الماتريدة أقرب منهم لمذهب أهل السنة والجماعة في هذا الباب.

التوصيات:

- (1) لو سخر باحث جهده للقيام على دراسة مذاهب المتكلمين والرد عليها من أقوال علماء المذهب نفسه.
- (2) نرى تمسك أهل البدع بكلام علماء السلف وانتسابهم لهم، فلو باحث يبحث صحة هذا الانتساب مثل أنتساب الماتريدية لأبي حنيفة.
- (3) لو باحث يقول بدراسة هذه المذاهب ومدى تأثيرها على حياتنا اليومية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

المراجع والمصادر

- أ ابن تيمية. (1980). درء تعارض العقل والنقل (الإصدار 8، المجلد الأول). (محمد سالم، المحرر) الرياض، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود.
- أ ابن تيمية. (1416). مجموع فتاوى ابن تيمية (الإصدار 8، المجلد الأول). (عبدالرحمن القاسم، المحرر) المدينة المنورة، السعودية: مجمع الملك فهد.
- أ ابن فارس. (1399). معجم مقاييس اللغة (المجلد الأول). (ع هارون، المحرر) القاهرة، مصر: دار الفكر.
- أ الطحاوي. (1416). متن العقيدة الطحاوية (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار ابن حزم.
- أ الغزنوي. (1419). أصول الدين (المجلد الأول). (عمر الداعوق، المحرر) بيروت، لبنان: دار البشائر الإسلامية.
- ح الحماد. (1436). شروح العقيدة الطحاوية بين أهل السنة والمتكلمين (المجلد الأول). الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.
- ص ال الشيخ. (1433). شرح العقيدة الطحاوية (المجلد الأول). (عادل رفاعي، المحرر) القاهرة، مصر: دار الحجاز.
- ع ابن أبي العز. (1433). شرح العقيدة الطحاوية (المجلد الثانية). (ش الأرنبوط، و ع التركي، المحررون) دمشق، سوريا: دار الرسالة العالمية.
- ع ابن باز. (1412). تعليق على العقيدة الطحاوية (المجلد الأول). الرياض، السعودية: مجلة البحوث الإسلامية.
- ع ابن كثير. (1418). البداية والنهاية (الإصدار 11، المجلد الأول). (عبدالله التركي، المحرر) الحيزة، مصر: هجر للطباعة والنشر.
- ع البراك. (1440). شرح العقيدة الطحاوية (المجلد الخامسة). (عبدالرحمن السديس، المحرر) الرياض، السعودية: التدمرية.
- ع الجرجاني. (1419). المواقف (المجلد الأول). (عبدالرحمن الإيجي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

- ع الجرجاني. (1416). معجم التعريفات (المجلد الأول). بيروت، لبنان: المكتبة العلمية.
- ع الجويني. (1430). الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (المجلد الأول). (أحمد السايح، و توفيق وهبة، المحررون) القاهرة، مصر: مكتبة الثقافة الدينية.
- ع الجويني. (1412). العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية (المجلد الأول). (محمد الكوثري، المحرر) القاهرة، مصر: المكتبة الكليات الأزهرية.
- ع الحمود. (1415). موقف ابن تيمية من الأشاعرة (المجلد الأول). الرياض، السعودية: مكتبة الرشد.
- ع الراجحي. (1430). الهدايات الربانية في شرح العقيدة الطحاوية (المجلد الأول). الرياض، السعودية: دار التوحيد.
- ع الغزنوي الهندي. (2009). شرح عقيدة الإمام الطحاوي (المجلد الأول). (حازم الكيلاني، و محمد نصار، المحررون) القاهرة، مصر: دار الكرز.
- ع الميداني. (1997). شرح العقيدة الطحاوية (المجلد الثانية). دمشق، سوريا: دار الفكر.
- ع الهري. (1419). الدرة البهية في حل الفاظ العقيدة الطحاوية (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار المشاريع.
- ك البابرتي. (1409). شرح عقيدة أهل السنو و الجماعة (المجلد الأول). الكويت، الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.
- م الذهبي. (1417). سير أعلام النبلاء (الإصدار 10، المجلد الحادية عشر). (شعيب الأرنؤوط، و محمد العرقسوسي، المحررون) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
- م الرازي. (1966). المباحث المشرفية (المجلد الأول). طهران، إيران: مكتبة الأسد.
- م الرازي. (1398). محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين. (طه سعد، المحرر) القاهرة، مصر: مكتبة الكليات الأزهرية.
- م الغزالي. إحياء علوم الدين (المجلد الأول). (بدوي بطانة، المحرر) بيروت، لبنان: دار المعرفة.
- م صبري. (1352). موقف البشر تحت سلطان القدر (المجلد الأول). القاهرة، مصر: المطبعة السلفية.
- م قاري. (1399). شرح الفقه الكبير (المجلد الأول). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

“ALEBARAT ALMOJMALA’ FI BAB ALQADAR FI ALAQUEEDA ALTAHAWIYAH BAYN AHLUL SUNNA WAL MUTAKALEMEEN: ANALYSIS & CRITICISM”

Prepared by:
MOHAMMED BIN SAUD ALMARWANI

ABSTRACT:

This study aims to demonstrate the shortened statements in Chapter ‘Al-Qadar’ in Al-Tahawiyah Creed and its alignment with the doctrine of predecessors, mechanism of dealing with them, together with the mechanism exploited by interpreters in line with their own creed.

To this aim, the study has employed the analytical and critical methodologies. In terms of the analytical approach, it is intended to show and analyze the shortened statements, together with their alignment with the creed of predecessors. In terms of critical approach, it is intended to show how interpreters had been in conflict with respect to raising such statements and reply.

The study includes an introduction, four chapters and conclusion.

In ‘Introduction’, the study has shed light on Imam Al-Tahawi, providing definition of Al-Tahawiyah creed and the most significant interpreters.

Chapter I has shed light on capability and its divisions, and whether or not it occurs prior to or with action, or together with the action.

Chapter II has shed light on the acts of worshipers, being the creatures of ALLAH, and the extent of their relevance to the worshiper, and how leaders of sects directed the Al-Tahawistatement in alignment with their doctrine.

Chapter III has shed light on the issue of assignment with intolerable missions, the list of doctrines and their relevance to the issue of capability.